١,٥٠ تريليون ريال قيمة صادرات بلادنا السلعية في ٢٠١٠م

كتب/ عبدالله الخولاني

■ ،، اكدتقرير رسمي ارتفاع قيمة الصادرات السلعية لبلادنا خلال العام الجاري ٢٠١٠م إلى تريليون و٥٠مليارريال مقارنة مع ٨٧٨مليار و٦٤مليون ريال في ٢٠٠٩م وبزيادة قدرها وبزيادة ١٧٢مليار ريال .وأشار التقرير إلى أن الحكومة اتخذت العديد من السياسات الهادفة لمعالجة الأختلالات الاقتصادية القائمة في المدى المتوسط والمتمثلة في تنمية الاحتياطيات النفطية من خلال إدخال بعض القطاعات الاستكشافية الجديدة والبحث عن تقنيات جديدة تساعد على تطوير الحقول المنتجة بما من شأنه زيادة عائدات النفط والاستغلال الأمثل لكمية الإنتاج والاحتياطي المتاح والمحتمل وزيادة الصادرات النفطية لتعظيم عائداتها لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية .

كما عملت على استكمال التجهيزات اللازمة لاستغلال مادة الغاز الطبيعي من خلال مشروع الغاز المسال والعمل على توسيع رقعة الاستكشافات النفطية والغازية .مؤكدا انه تم إعداد إستراتيجية لتفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية الواعدة غير النفطية التي تشكل البديل المتاح لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي وبخاصة قطاع الأسماك والأحياء البحرية ومنتجاتها حيث تمتلك الجمهورية اليمنية شواطئ طويلة جداً تصل إلى ٢,٥٠٠كم على البحرين الأحمر والعربي وخليج عدن والمحيط الهندي تجود بأكثر من ٤٥٠ نوع

من الأسماك والأحياء البحرية يستغل منها (٦٠ نوع)فقط كما يقدر الاحتياطي السمكي السنوي بـ(٩٠٠)مليون طن يتيح كمية إنتاج سنوي يبلغ ما بين ٥٠٠-٩٠٠ ألف طن ما ينتج منها لايتعدى٢٦٠الف طن سنويا وما يصدر منها لا يتجاوز ٣٠٪ والباقي لتغطية الاحتياجات المحلية من الأسماك حيث يشكل الاصطياد السمكي التقليدي ٩٢٪ والباقي يذهب للاصطياد التجاري

لافتا إلى أن الحكومة عملت على تفعيل وتنشيط القطاع الزراعي وبخاصة الفواكه والخضروات الطازجة والحاصلات الزراعية النقدية مثل البن والعسل الطبيعي والقطن والصناعات الغذائية والصناعة التعدينية التي تعتمد على المواد الأولية المحلية لزيادة القيمة المضافة وزيادة وتوسع الصادرات اليمنية إلى الأسواق العربية والدولية لزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي والتشغيل والتوظيف بالإضافة إلى تفعيل السياسات الضريبية لزيادة الإيرادات غير النفطية وبخاصة تنفيذ قانون الضريبة العامة للمبيعات ورفع نسبة الضريبة إلى ١٠٪ وإلغاء الإعفاءات الضريبية وتطبيق الضريبة على شريحة واسعة وبصورة عادلة.

دراسة تدعو إلى التركيز على تنمية الطاقة الاستيعابية للاستثمار الصناعي في اليمن على أسس اقتصادية

تقرير /احمد الطيار

■ ،، أوصت دراسة اقتصادية حديثة بضرورة التركيز على تنمية الطاقة الاستيعابية للاستثمار الصناعي في اليمن على أسس اقتصادية وتشجيع الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم دورها في تغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، ومراعاة التوزيع الجغرافي للصناعة في الأقاليم.

قالت الدراسة التي أعدها الدكتور محمد مكرد ثابت عوض الصلوي إن تطوير وتحديث الصناعة التحويلية في اليمن مرهون بإزالة العوائق والتحديات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية والمتغيرات الجديدة التي أصابت الاقتصاد الوطني في عقد التسعينات الأمر الذي يضع على الحكومة القيام بجملة من الإجراءات لمواجهة تلك العوائق.

داعية إلى إتباع العديد من الآليات والأساليب التي تكفل الاهتمام بالجودة الشاملة للصناعات اليمنية ووضعها على طريق المنافسة العالمية مع ضمان عدم دخول الأسواق الداخلية منتجات أجنبية غير مطابقة للمواصفات والمقاييس العالمية.

ولفتت الدراسة إلى أن سياسة التحرر الاقتصادي بما فيها تخفيض قيمة العملة المحلية لم تؤد إلى زيادة الصادرات والإقلال من الواردات، وذلك لانخفاض المرونات لكل من العرض والطلب للصادرات والواردات، كما لم تؤد سياسة التحرر الاقتصادي إلى معالجة حقيقية لمشكلة انخفاض الإنتاج والإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث تعتبر سياسة التحرر الاقتصادي سياسة مكملة لعملية التنمية وليست بديلا عنها فالاهتمام بالإنتاج والتطوير هو الأساس، والنتائج الإيجابية لتحرر الاقتصاد الموعودة ليست سوى نتيجة لاحقة لذلك.

كاشفة أن عملية التحول إلى سياسات التحرير الاقتصادي في اليمن أدت إلى حدوث العديد من الآثار السلبية على تطور قطاع الصناعة التحويلية وذلك بتراجع معظم مؤشرات الكفاءة والأداء بسبب منافسة السلع الأجنبية المستوردة وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستثمار.و أوصت بضرورة العمل على مساندة الصناعات الوطنية على التكيف مع التوجهات الحديثة عالميا وإقليميا ومحلياً ومراعاة البعد البيئي وحماية البيئة من التلوث، وذلك في التدقيق باختيار الصناعات والتكنولوجيا غير الملوثة للبيئة الاهتمام بقواعد الصحة المهنية، والتدريب والاستعداد على إدارة الأزمات والكوارث الصناعية.

مشددة على الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق إقامة مراكز الأبحاث المتخصصة وربطها بقطاعات الإنتاج والصناعة مع إنشاء الجوائز القومية للتميز والتفوق في جميع المجالات.

ودعت الباحثين على أجرا المزيد من الدراسات حول التنمية الصناعية في اليمن والتركيز علي البحث عن أساليب توطين وتطوير الصناعة التحويلية فيها، ورفع قدرتها التنافسية، وسبل موجهة التحديات والعوائق الداخلية والخارجية التي تواجه تطور الصناعة التحويلية في الدول النامية ، مع الاهتمام بالدراسات الميدانية التطبيقية والمقارنة للصناعة في الدول النامية، وغيرها من الدول للتحديد العوامل التي ستؤدى إلي معالجة مشكلات الصناعات في الدول النامية وتطويرها

تقرير اقتصادي يؤكد أهمية استثمار الثروات الطبيعية واستغلال الإمكانيات الهائلة لقطاع المعادن

..دعا اقتصاديون الى ضرورة استغلال الإمكانيات الهائلة لقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية للدور الذي يمكن ان تلعبة في التنمية الاقتصادية

مؤكدين اهمية الثروات الطبيعية والاستخراجية التي تمتلكها بلادناوالتي التركيز على تنميتها بشكل امثل وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لاستغلال الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها هذا القطاع الواعد

وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصا استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل

ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

كتب/ محمد راجح

ويتمثل المدخل الأساسي لتنمية هذا القطاع في التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها.

وتهدف استراتيجية قطاع الثروة المعدنية إلى تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ونفذّت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومأرب وشبوة وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.

وشهد قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الخمس السنوات الماضية تطورات ملموسة على صعيد البناء المؤسسي والنشاط الاستثماري ويعد إصدار القانون الجديد للمناجم والمحاجر من أهم التطورات التي أحدثت نقلة نوعية في هذا القطاع الحيوي، حيث يسمح القانون الجديد بإسهام القطاع الخاص في الاستثمارات بمجال التعدين والتنقيب والاستكشافات وتحديد نماذج التعدين المختلفة.

وطبقاً لتقرير رسمي صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي فقد حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً بمتوسط سنوي بلغ ٦,٢٪.

وتهدف الخطة الخمسية التنموية الرابعة إلى تحقيق نمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية عدا النفط والغاز بمعدل سنوي يصل إلى ما يقرب من ٧,٨٪.

ويعاني هذا القطاع الواعد العديد من التحديات أهمها عدم ملاءمة الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل القطاع وتعدد الجهات المصدرة لتراخيص مزاولة النشاط والوضع الأمني وعدم وضوح حقوق ملكية الأراضي وكذا ضعف البنى التحتية، بالإضافة إلى استخدام الوسائل القديمة في استخراج الخامات وندرة القوى العاملة الماهرة في هذا القطاع.

وتتضمن خطة التنمية الرابعة العديد من السياسات والبرامج التي سيتم تنفيذها ومن أهمها استكمال البناء التشريعي والمؤسسي لقطاع الثروة المعدنية وبناء قدرات العمالة الوطنية في الجهات المعنية بهذا القطاع إلى جانب تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الجيولوجية.. بالإضافة إلى دراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية وتخفيف آثارها وإقامة البنية الأساسية اللازمة لاستغلال الثروات المعدنية وخاصة في المناطق الواعدة وتشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص المتاحة في قطاع التعدين.

ويُعتبر قطاع الثروة المعدنية والصناعات الاستخراجية من أهم القطاعات الواعدة، حيث تظهر الدراسات الجيولوجية توفُّر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي ما زال أغلبها مدفوناً في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في مواقع وجود هذه الخامات نتيجة للعديد من المقومات القائمة في هذا الخصوص.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.

بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ونفذّت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومأرب وشبوة وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.